

موجز التقرير الاقتصادي

تناول التقرير الاقتصادي لهذا العام أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية الراهنة وانعكاساتها على جوانب الاقتصاد الكويتي، وذلك في الأجزاء الستة السابقة. ويمكن إيجاز أهم تلك التطورات والمستجدات التي وردت في التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي عن عام ٢٠٠٨ على النحو التالي:

أولاً - أداء الاقتصاد المحلي:

استعرض التقرير الاقتصادي في الجزء الأول منه أداء الاقتصاد المحلي خلال عام ٢٠٠٨ من واقع الإحصاءات المتاحة عن الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفيما يلي أبرز ما تم استعراضه في هذا الجزء:

١- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٠٨ نموًا متسارعًا معدله ٢٢,١% مقارنة بنمو بلغ معدله ١٠,٦% خلال العام السابق، لتصل قيمته إلى نحو ٣٩٧٨٧,٤ مليون دينار خلال ذلك العام، مقابل ٣٢٥٨٦,٣ مليوناً لعام ٢٠٠٧، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٧٢٠١,١ مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٣١١٦,٧ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧.

٢- ساهم قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بالجانب الأكبر (٨٦,٩%) من النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من هذا القطاع بنحو ٦٢٦٠,٥ مليون دينار وبمعدل ٣٦,١% لتصل إلى نحو ٢٣٦٠٨,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٧٣٤٧,٦ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. كما ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من صناعة المنتجات النفطية المكررة بنحو ٤٣٨,٦ مليون دينار وبمعدل ٤٨,٤% لتصل على نحو ١٣٤٥,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ٩٠٦,٦ ملايين دينار خلال عام ٢٠٠٧. وبناءً على ذلك، تسارعت وتيرة نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات النفطية (قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وصناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو

٢٤٩٥٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٨٢٥٤,٢ مليوناً لعام ٢٠٠٧ وبما يمثل نمواً قيمته ٦٦٩٩,١ مليوناً ومعدله ٣٦,٧% مقارنة بنمو قيمته ٩٤٦,٥ مليوناً ومعدله ٥,٥% خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، ارتفعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو ٦٢,٧% خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٥٦% خلال العام السابق.

٣- يعكس النمو المحقق في القيمة المضافة من قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٠٨، محصلة التطورات في أسواق النفط العالمية، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات أسعار النفط في تلك الأسواق، من جهة، وارتفاع إنتاج النفط الخام لدولة الكويت بما نسبته ٤% من جهة أخرى. وقد ارتفع سعر برميل نفط خام الكويت التصديري من نحو ٦٥,٥١ دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٩٠,١٠ دولاراً في المتوسط خلال عام ٢٠٠٨، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ٢٤,٥٩ دولاراً ونسبتها ٣٧,٥%. وكذلك ارتفع المتوسط المرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز الطبيعي المسال الكويتي بما قيمته ١٤,٣٩ دولاراً ونسبته ٢٧,٦%، وذلك من نحو ٥٢,١٣ دولاراً للبرميل إلى نحو ٦٦,٥٢ دولاراً خلال العامين المذكورين على الترتيب. إلى جانب ذلك، فقد ارتفعت الكميات المنتجة من الغاز المسال من نحو ١٠٦,١٥ آلاف برميل مكافئ يومياً خلال عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١١٤,٧٨ ألفاً خلال عام ٢٠٠٨. أما النمو المحقق في القيمة المضافة بالأسعار الجارية من صناعة المنتجات النفطية المكررة، فيعكس أساساً الارتفاع في المتوسط المرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المكررة الكويتية بما نسبته ٣٢% ليصل إلى نحو ١٠٣,٢٥ دولارات خلال عام ٢٠٠٨ مقابل ٧٨,٢٠ دولاراً خلال العام السابق.

٤- ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية (بعد استبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ١٤٦٢١,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٤١١٦,٤ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يمثل نمواً قيمته ٥٠٤,٨ ملايين دينار ومعدله ٣,٦%، بعد أن حققت ارتفاعاً قيمته ٢١٤١,٣ مليوناً ومعدله ١٧,٩% خلال العام السابق. وعلى إثر ذلك، تراجعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو ٤٣,٣% خلال عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٣٦,٧% خلال عام ٢٠٠٨، أخذاً في الاعتبار النمو السريع المشار إليه آنفاً في القيمة المضافة من مجموع القطاعات النفطية.

٥- من ناحية أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، جاء النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالعام السابق، مدفوعاً في الجانب الأكبر (٨٠,٢%) منه بزيادة إنفاق العالم الخارجي على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٥٧٧٣ مليون دينار ونسبته ٢٧,٩% ليصل إلى نحو ٢٦٤٣٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٢٠٦٦١ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصاً الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع بنحو ١٤٢٨,١ مليون دينار وبمعدل ١٢% ليصل إلى نحو ١٣٣٥٣,٤ مليون دينار مقابل نحو ١١٩٢٥,٣ مليوناً خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري)، والذي يمثل مجموع إنفاقهم على كل من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٣٥٥٥,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مسجلاً بذلك نمواً متباطئاً قيمته نحو ٢٤٠٤,١ ملايين ومعدله ١١,٤% بعد أن حقق نمواً قيمته نحو ٣٨٧٥,٧ مليوناً ومعدله ٢٢,٤% خلال عام ٢٠٠٧. ويُعزى الجانب الأكبر (٧٤%) من ذلك النمو إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ١٧٧٨ مليون دينار وبنسبة ١٢,٥% ليصل إلى نحو ١٦٠٢٣,١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٤٢٤٥,١ مليوناً خلال العام السابق. وقد ساهم نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنحو ١٣٣٦,٩ مليون دينار وبمعدل ١٣,٨% بالنصيب الأكبر (٧٥,٢%) من الزيادة المشار إليها في الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال عام ٢٠٠٨، فيما ساهم النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو ٤٤١,١ مليوناً وبمعدل ٩,٧% بالنسبة الباقية (٢٤,٨%).

٦- على صعيد المجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية، فقد تراجع صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (والمتمثل أساساً في صافي الدخل المتحصل من الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج) بما قيمته ٨٠١,٩ مليون دينار ومعدله ٢٢,٨% ليصل إلى نحو ٢٧٢٠,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٣٥٢٢,٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. ويأتي ذلك التراجع ليعكس أساساً الأثر السلبي الناجم عن تراجع معدلات العوائد على الأدوات المالية والأصول الاستثمارية في أسواق المال العالمية خاصة مع تفاقم حدة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الأسواق اعتباراً من شهر أكتوبر ٢٠٠٨. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (والذي يعكس حاصل جمع كل من الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج)

ارتفاعاً قيمته نحو ٦٣٩٩,٢ مليون دينار ومعدله ١٧,٧% ليصل إلى نحو ٤٢٥٠٧,٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٣٦١٠٨,٦ ملايين خلال العام السابق. وفي الاتجاه ذاته، ارتفع الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة الناتج القومي الإجمالي بعد استقطاع قيمة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت، بما قيمته نحو ٦١٢٥,٥ مليون دينار ومعدله ١٧,٩% ليصل إلى نحو ٤٠٢٨١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٣٤١٥٦,٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. وكمحصلة لهذا النمو في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والانخفاض في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ٦% من جانب آخر، ارتفع الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠٠٨ بما قيمته نحو ٦٢٢٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٩,١% ليلعب نحو ٣٨٧٣٢ مليون دينار مقابل نحو ٣٢٥٠٧,٧ ملايين لعام ٢٠٠٧. وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ١٤٨٥,٨ ديناراً ونسبته ١٥,٢% ليلعب نحو ١١٢٥٣,٤ ديناراً مقارنة بنحو ٩٧٦٧,٦ ديناراً خلال العامين المذكورين على الترتيب.

٧- تسارعت وتيرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بالعام السابق. وضمن هذا الإطار، ارتفع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٠=١٠٠) من نحو ٥,٥% خلال عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٠,٦% خلال عام ٢٠٠٨ وهو أعلى مستوى سنوي له على مدى الفترة منذ عام ٢٠٠٠. وقد تركز الجانب الأكبر (٧٣,٣%) من ذلك الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المتضمنة بثلاثة أقسام إنفاق رئيسية تستحوذ مجتمعةً على نحو ٥٩,٨% من الأهمية النسبية لجميع أقسام الإنفاق الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. ويأتي في مقدمة تلك الأقسام الثلاثة الرئيسية قسم خدمات السكن الذي مثل الارتفاع في المستوى العام لأسعاره (بمعدل ١٢,٨%) المصدر الأساسي الأول للارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك حيث شكل ما نسبته ٣١,٦% من ذلك الارتفاع خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق. ويليه قسم المواد الغذائية الذي شكل الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع المكونة له (بمعدل ١١,٦%) المصدر الأساسي الثاني (٢٢%) للارتفاع في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق. في حين مثل الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المتضمنة في قسم السلع والخدمات المنزلية (بمعدل ١٥,٩%) المصدر الأساسي الثالث للارتفاع المذكور في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق.

٨- على صعيد تطورات السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، ازداد إجمالي عدد السكان بمعدل ١,٢% خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنمو معدله ٦,٨% خلال العام السابق. ويُعزى الجانب الأكبر (٧٨,١%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان الكويتيين بمعدل ٣,١%، بينما تباطأ نمو السكان غير الكويتيين خلال عام ٢٠٠٨ مسجلاً معدل ٠,٤% مقارنةً بنحو ٨,٦% خلال عام ٢٠٠٧. وقد تزامن ذلك مع تراجع في أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل ٠,٢% خلال عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنسبة ٠,٩%، في حين ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنسبة ٣,٧%.

ثانياً - التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثاني منه أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠٠٨ في مجالات كل من عرض النقد، والائتمان المصرفي، وأسعار الفائدة المحلية، وسعر صرف الدينار الكويتي، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وإصدارات أدوات الدين العام، وسوق الودائع المتبادلة بين البنوك، وحسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي، ونشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزي، وإصدار سندات البنك المركزي، وذلك على النحو التالي:

١- تباطأت وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠٠٨، حيث حقق عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ارتفاعاً بلغت قيمته نحو ٢٩٩٠,٣ مليون دينار ونسبته ١٥,٨% ليصل إلى نحو ٢١٩٥٠,٢ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقارنةً بارتفاع قيمته ٣٠٣٩,٣ مليون دينار ونسبته ١٩,١% ليصل إلى نحو ١٨٩٥٩,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. ويعكس ذلك النمو كلا من الزيادة في شبه النقد والتي بلغت قيمتها نحو ٢٧٦٦,٧ مليون دينار ونسبتها ١٨,٧% (من نحو ١٤٨١٣,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٧٥٧٩,٩ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨)، والزيادة في الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٢٢٣,٦ مليوناً وبنسبة ٥,٤% (من نحو ٤١٤٦,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٤٣٧٠,٣ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨). وعلى صعيد الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠٠٨، فقد جاءت الزيادة المشار إليها في عرض النقد (ن٢) البالغة قيمتها ٢٩٩٠,٣ مليون دينار نتيجةً لارتفاع كلٍّ من صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ١٨٧٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٣٢,٦%، وصافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ١١١٩,٧ مليون دينار وبنسبة ٨,٥%.

٢- تباطأت وتيرة النمو في الائتمان المصرفي، حيث يشير التقرير الاقتصادي إلى أن أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ارتفعت بما قيمته ٣٥٢٨,٩ مليون دينار ونسبته ١٧,٥% في نهاية عام ٢٠٠٨ لتصل إلى نحو ٢٣٦٦٧,٦ مليون دينار مقابل نحو ٢٠١٣٨,٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٧ الذي سجل ارتفاعاً بما نسبته ٣٤,٩% مقارنةً بالعام السابق له. وقد شملت تلك الزيادة معظم القطاعات الاقتصادية المحلية المستفيدة من تلك الأرصدة وبمعدلات نمو متفاوتة (باستثناء قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي سجل تراجعاً بلغت قيمته ٢,٢ مليوناً ونسبته ١٤,٨%، وقطاع الخدمات العامة الذي تراجع بما قيمته ١,٥ مليوناً ونسبته ٥٦%). وقد تركزت قيمة الزيادة في كلٍّ من قطاع التسهيلات الشخصية (٣٣,٢% من إجمالي رصيد التسهيلات) بما قيمته ٧٧٣,٣ مليون دينار ونسبته ١٠,٩%، وقطاع العقار (٢٥,٢% للإجمالي) بما قيمته ٩٦٣,٦ مليوناً ونسبته ١٩,٣%، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (١١,٧% للإجمالي) بما قيمته ٣٥٣,٤ مليوناً ونسبته ١٤,٧%، وقطاع التجارة (٩,٧% للإجمالي) بما قيمته ٣٨٥ مليوناً ونسبته ٢٠,٣%، وقطاع الإنشاء (٧,١% للإجمالي) بما قيمته ٣٠٧,٦ ملايين ونسبته ٢٢,٥%، وقطاع الصناعة (٦,٢% للإجمالي) بما قيمته ٣٩٤,٢ مليوناً ونسبته ٣٦,٨%، والقطاعات الاقتصادية المدرجة تحت بند "أخرى" (١,٦% للإجمالي) بما قيمته ٣٠٣,٣ ملايين ونسبته ٢٤,٨%. وتشير البيانات إلى أن الزيادة التي حققتها التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات كل من العقار والتسهيلات الشخصية والصناعة والتجارة والإنشاء قد شكّلت مجتمعةً نحو ٨١,٤% من مجمل الزيادة التي تحققت في إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية خلال عام ٢٠٠٨.

٣- في ضوء المراجعة المستمرة لتطورات واتجاهات مستويات أسعار الفائدة وكذلك مستويات السيولة المحلية، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة بما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية، اتخذ بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٨ أربعة قرارات في شأن سعر الخصم (السعر المحوري الذي ترتبط به، وضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي) أدت إلى تخفيضه بمقدار ٢,٥٠% (من ٦,٢٥% إلى ٣,٧٥%). وضمن هذا الإطار، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠٠٨ حيث سجلت تلك المتوسطات تراجعاً تراوح بين ١,٥٠١ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ١٢ شهراً، و١,٦٠٧ نقطة مئوية على الودائع استحقاق ٣ أشهر. وعلى الرغم من ذلك فإن الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من

الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية قد استمرت لصالح الدينار الكويتي خلال العام المذكور.

٤- أتم سعر صرف الدينار الكويتي مقابل أهم العملات الرئيسية الأخرى بالاستقرار النسبي على الرغم من التقلبات الملحوظة في أسعار صرف العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية خلال عام ٢٠٠٨، حيث جاءت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ضمن هوامش ضيقة ليلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار مقابل الدينار كما في نهاية كل من أشهر عام ٢٠٠٨ ما قيمته ١١,١٠ فلساً ونسبته ٤,٢%، وذلك حين بلغ أعلى سعر صرف للدولار مقابل الدينار ما قيمته ٢٧٥,٩٠ فلساً في نهاية شهر ديسمبر، وأدناه ٢٦٤,٨٠ فلساً في نهاية شهر مايو. وفي المقابل، تشير البيانات إلى حدوث تقلبات واضحة في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار مقابل تلك العملات إلى معدلات بلغت على سبيل المثال ٣٦,٥% مقابل الجنيه الإسترليني (بين ٠,٦٨٠٦ جنيه و ٠,٤٩٨٥ جنيه)، و ٢٤,٩% مقابل اليورو (بين ٠,٧٨٩٤ يورو و ٠,٦٣٢١ يورو)، و ٢١,٤% مقابل الفرنك السويسري (بين ١,٢٠١٦ فرنك و ٠,٩٨٩٩ فرنك)، و ٢٠,٣% مقابل الين الياباني (بين ١٠٨,٩٩٥ ينًا و ٩٠,٥٩٠ ينًا).

٥- واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٨، ونياية عن وزارة المالية بإدارة عمليات الإصدار لأذونات وسندات الخزنة الكويتية، حيث تم طرح ٢٠ إصداراً من تلك السندات بقيمة إسمية بلغت ١٦٩٥ مليون دينار منها ١٨ إصداراً لأجل سنة واحدة بلغت قيمتها نحو ١٦٤١ مليون دينار، إضافةً إلى إصدارين لأجل سنتين قيمتهما ٥٤ مليون دينار. كما استحق ٢٠ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات خلال عام ٢٠٠٨، حيث بلغت قيمتها الإسمية ١٨٦١ مليون دينار منها ١٨ إصداراً لأجل سنة واحدة قيمتها الإسمية ١٦٤١ مليوناً وإصدارين لأجل سنتين بقيمة ٢٢٠ مليون دينار. وقد ترتب على ذلك تراجع الرصيد القائم لسندات الخزنة وبالتالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام في نهاية عام ٢٠٠٨ بما قيمته ١٦٦ مليون دينار ونسبته ٧,٢% (من ٢٢٩٦ مليون دينار إلى ٢١٣٠ مليوناً) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي نطاق عمليات بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، من خلال إصدار سندات القابلة للتداول للبنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابته، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٨ بطرح ١٩ إصداراً من تلك السندات بقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ١٢٤٦,١ مليون دينار. وفي الوقت ذاته، استحق ١٧ إصداراً سابقاً بقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ١٤٦٢,٢ مليون دينار. ونجم عن ذلك انخفاض الرصيد القائم لسندات البنك

المركزي بما قيمته ٢١٦,١ مليون دينار ونسبته ٣٦,٦% (من ٥٩٠,٦ مليون دينار إلى ٣٧٤,٥ مليوناً) في نهاية عام ٢٠٠٨.

٦- واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٨ جهوده الرامية إلى تعزيز دوره في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي، حيث أصدر بعض التعليمات الجديدة، وأدخل بعض التعديلات على التعليمات السابق إصدارها فيما يتعلق بأنشطة وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته. وكان من أبرزها ما يرتبط بتطبيق نظام لتقييم أداء فروع البنوك الأجنبية بدولة الكويت وفقاً لأسلوب (ROCA)، وتعديلات في التطبيقات الخاصة بتعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، والقواعد الاسترشادية لدى دراسة طلبات البنوك المحلية للاستثناء من الحدود القصوى المقررة للاستثمارات المالية، وإعداد البيانات المجمعة للبنوك وشركات الاستثمار بإتباع سياسات وطرق ومعالجات موحدة لجميع وحدات المجموعة، ومنع تقديم حوافز نقدية أو عينية للعملاء عند حصولهم على تسهيلات أو بطاقات ائتمانية بكافة أنواعها، والالتزام بالتعليمات الخاصة بسياسة المعاملات بين المؤسسات المالية والمصرفية والتي تحظر على شركات الاستثمار الحصول على موارد مالية من جهات بخلاف البنوك وشركات الاستثمار، واعتبار العقارات كأحد الضمانات المقبولة (المؤهلة) لتقليل المخاطر الائتمانية والتي تؤخذ في الاعتبار لدى تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل (٢)، ورفع الحد الأقصى المقرر لنسبة المتوسط اليومي لأرصدة محفظة التسهيلات الائتمانية من ٨٠% إلى ٨٥% من المتوسط اليومي لأرصدة الودائع خلال الشهر المعد عنه تلك النسبة، ورفع نسب النمو المقررة في المحافظ الائتمانية للبنوك لعام ٢٠٠٨، وذلك لزيادة المساحة المتاحة أمام البنوك لمنح المزيد من التسهيلات الائتمانية، والسماح لشركات الاستثمار بالاقتراض وفقاً لصيغ الإقراض/التمويل المتعارف عليها من المؤسسات العامة والجهات الحكومية، وتوجيه البنوك نحو تعزيز الضمانات المقدمة من العملاء مقابل التسهيلات الائتمانية/عمليات التمويل.

ثالثاً - المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

استعرض الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي أحدث المؤشرات المالية المتاحة لعام ٢٠٠٨ لأنواع الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية (تجارية، ومتخصصة، وإسلامية)، وشركات الاستثمار (التقليدية، والإسلامية)، وصناديق الاستثمار (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على اتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. ويمكن الإشارة إلى أهم ما جاء في هذا الجزء على النحو التالي:

١- توسع الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٨، وللعام الرابع على التوالي، فقد وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠٠٨ على الترخيص مبدئياً لتأسيس فروع لثلاثة بنوك خليجية هي بنك الراجحي (٢٣ مارس)، وبنك مسقط (٤ مايو)، وبنك الدوحة (٢٥ مايو) في دولة الكويت. ومن تلك البنوك الثلاثة، استكمل فرع بنك الدوحة متطلبات التسجيل ليتم قيده في سجل البنوك المحلية في ١٢ يونيو ٢٠٠٨ وبيّان نشاطه وعملياته في دولة الكويت اعتباراً من ذلك التاريخ. كما أنه على صعيد النشاط المصرفي الإسلامي أعلن بنك تجاري قائم (هو بنك الكويت للشرق الأوسط) في عام ٢٠٠٨ عن رغبته في التحول إلى بنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفق خطة زمنية أقرها بنك الكويت المركزي لتحويله إلى نظام الصيرفة الإسلامية. وتوسعت شبكة الفروع المحلية للبنوك التقليدية والإسلامية بافتتاح ٢٠ فرعاً محلياً جديداً خلال عام ٢٠٠٨ ليصل إجمالي عدد الفروع المحلية (بخلاف المراكز الرئيسية) لتلك البنوك إلى ٢٩٥ فرعاً في نهاية ذلك العام، مقابل ٢٧٥ فرعاً في نهاية العام السابق.

٢- ارتفع عدد شركات الاستثمار المحلية المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠٠٨ بشكل ملحوظ بإضافة ٢٠ شركة جديدة ليصبح مجموعها ٩٩ شركة (منها ٥٣ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقابل ٧٩ شركة في نهاية عام ٢٠٠٧ (منها ٣٩ شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية). وتراجع عدد شركات الصرافة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من ٤٠ شركة في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٩ شركة في نهاية عام ٢٠٠٨. وشهدت صناديق الاستثمار زيادة سنوية في عددها بلغت ١٠ صناديق استثمار جديدة ليصل مجموعها إلى ١١١ صندوق استثمار في نهاية عام ٢٠٠٨ (منها ٥٤ صندوقاً يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقابل ١٠١ صندوق استثمار بنهاية العام السابق (منها ٤٧ صندوقاً يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

٣- سجلت البنوك المحلية نمواً في أنشطتها خلال عام ٢٠٠٨ بوتيرة متباطئة عكست التطورات السلبية لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والهبوط الحاد في أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، والخسائر الملموسة التي تعرض لها أحد أكبر البنوك التجارية المحلية (بنك الخليج) نتيجة تعاملاته نيابة عن عملاء في المشتقات المالية والعملات الأجنبية. وفي هذا الصدد، أشار التقرير الاقتصادي إلى تحقيق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نمو متباطئ بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٤% وقيمة بلغت نحو ٣٦٨٧,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بما نسبته ٣١,٧% وقيمه ٨٥٦٥ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. وقد تضافت لهذا النمو عدة عوامل من أهمها النمو في أرصدة بعض بنود المطلوبات، ومن أبرزها ودائع القطاع

الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي، وودائع الحكومة. وفي مقابل ذلك النمو على جانب المطلوبات، ارتفعت أرصدة موجودات البنوك المحلية، ولاسيما لكل من المطالب على القطاع الخاص، والموجودات الأجنبية.

٤- استمر النمو في التمويل المقدم من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية (بنحو ٣٦٣٠,٥ مليون دينار أو ١٦,٦%)، سواء من خلال منح التسهيلات الائتمانية النقدية للمقيمين (٣٥٢٨,٩ مليون دينار أو ١٧,٥%) أو القيام باستثمارات محلية أخرى (١٠١,٦ مليوناً أو ٦%). وتتصدر المطالب على القطاع الخاص استخدامات الأموال في العمليات المصرفية المحلية مع المقيمين. وقد تجاوز حجم تلك المطالب ولأول مرة مستوى ٢٥ بليون دينار، لتظهر نمواً متباطئاً (١٦,٦%) مقارنة بالعام السابق (٣٥,١%).

٥- سجل بند حقوق المساهمين في الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ارتفاعاً بلغت قيمته ١٠٤,١ ملايين دينار ونسبته ٢,٣% خلال عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٤٥٩٩,٩ مليون دينار. ويشير ذلك إلى الإمكانيات المتاحة لدى القطاع المصرفي المحلي لمواجهة تحديات الأوضاع المستجدة على الساحتين المصرفية والاقتصادية.

٦- شهدت العمليات المصرفية مع غير المقيمين تطورات ملحوظة خلال عام ٢٠٠٨، ترتب عليها تدفقات مالية من الداخل إلى الخارج ولاسيما عبر زيادة بنود الموجودات الأجنبية (بما مجموعه ١٢١٦,١ مليون دينار ونسبته ٦٦,٩%) وبالأخص الودائع لدى بنوك أجنبية، واستثمارات أجنبية، وتسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية. كما عكست تلك التدفقات نحو الخارج تقلص بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما مجموعه ٦٠١,٧ مليون دينار أو ٣٣,١%) ولاسيما عبر تراجع أرصدة ودائع غير المقيمين من غير البنوك. وعلى الرغم من انخفاض إجمالي المطلوبات الأجنبية (بنحو ٥٢٤ مليون دينار أو ٨,٤%)، إلا أن بنود الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية وبخاصة الودائع لدى بنوك أجنبية ارتفعت بشكل ملموس وإن كان بمعدل متباطئ (بما مجموعه ١١٦٣,٤ مليون دينار ونسبته ١٥,٢%) وذلك للعام الخامس على التوالي.

٧- سجلت البنوك المحلية مجتمعة خلال عام ٢٠٠٨ مستويات متدنية نسبياً من الأرباح فيما سجلت بعض البنوك (٤ بنوك) صافي خسائر مالية خلال العام المذكور. وعند تحليل الأوضاع المالية للبنوك المحلية وتطور أدائها من خلال دلالات بعض مجموعات المؤشرات والنسب المالية، يُستدل على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمقررات الدولية. وقد بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال لدى

البنوك المحلية التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي نحو ١٥,٥% في نهاية عام ٢٠٠٨ (٢٢,٧% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)، مقارنةً بمستواه البالغ نحو ١٨,٥% في نهاية عام ٢٠٠٧ (٢٣,٥% للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

٨- بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية في نهاية عام ٢٠٠٨ (وعددتها ٩٩ شركة) ما قيمته نحو ١٦٦٦٨,١ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٦٠٥٦,٦ مليون دينار (لعدد ٧٩ شركة) بنهاية عام ٢٠٠٧. وتدير تلك الشركات أموالاً خارج الميزانية ضمن حساباتها النظامية بلغت قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ١٩,٢ بليون دينار، يتمثل معظمها في استثمارات لأموال الغير. وعليه، فإن شركات الاستثمار المحلية تدير أموالاً على شكل موجودات وحسابات نظامية يبلغ مجموعها نحو ٣٥,٩ بليون دينار.

٩- سجلت شركات الاستثمار التقليدية (من واقع البيانات المقارنة المتوفرة عن ٣٨ شركة من أصل ٤٦ شركة) تراجعاً ملموساً في إجمالي الميزانية المجمعة لها بلغت قيمته ٥٧٨,١ مليون دينار ونسبته ٦,١%، ليصل إلى نحو ٨٨٢٢,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنحو ٩٤٠٠,٦ مليوناً في نهاية العام السابق. ويأتي ذلك التراجع ليعكس في جانب الموجودات، عدة تطورات من أبرزها الانخفاض الملحوظ في كل من أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ٤٣٢,٤ مليون دينار ونسبته ٩,٤% (من نحو ٤٥٨٦,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٤١٥٣,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨)، والاستثمارات المحلية بما قيمته ٣٠٠,٦ مليون دينار ونسبته ١٠,٧% (من نحو ٢٨٢١,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٥٢١,٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨). ويعزى ذلك التراجع، في جانب المطلوبات، إلى الانخفاض الملموس في كل من رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٨٤٦,٣ مليون دينار ونسبته ٨% (من ٣٤٧٣,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦٢٧,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٨)، وأرصدة المطلوبات الأجنبية بما قيمته نحو ٣١٨,٦ مليوناً ونسبته نحو ١٢,٨%.

١٠- حققت الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (٣٣ شركة من أصل ٥٣ شركة) نمواً ملموساً في نهاية عام ٢٠٠٨ بلغت قيمته نحو ٤٧٠,٦ مليون دينار ونسبته نحو ٧,٢% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٦٩٧٧,٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ٦٥٠٦,٧ ملايين بنهاية العام السابق. وتضمنت أهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في جانب الموجودات الارتفاع الملموس في بند الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما يعادل

١٠٨٥,١ مليون دينار ونسبته ٧٢,٣% (من ١٥٠٠,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٥٨٥,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨)، والاستثمارات غير المالية المحلية بما قيمته نحو ١٥٥,٦ مليون دينار ونسبته ٦٧,٦%. أما في جانب المطلوبات، فقد جاء ذلك الارتفاع ليعكس الارتفاع الملحوظ في بند المطلوبات الأجنبية (بنحو ٩٧٩,٧ مليون دينار وبنسبة ١٤٩,٩% ليلعب ما قيمته نحو ١٦٣٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، مقابل نحو ٦٥٣,٣ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٧)، والارتفاع الملحوظ كذلك في حقوق المساهمين بما قيمته ١١١,٥ مليون دينار (٥,٥%) لتصل إلى نحو ٢١٥٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بنحو ٢٠٤٣,٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠٠٧.

١١- بلغ حجم أرصدة الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام ٢٠٠٨ وعددها ٩٩ شركة (٤٦ شركة تقليدية و٥٣ شركة إسلامية) ما قيمته ١٩٢٣٧,٢ مليون دينار (منه ١٥٩٨٢,٨ مليوناً أو ٨٣,١% لشركات الاستثمار التقليدية، و٣٢٥٤,٤ مليوناً أو ١٦,٩% لشركات الاستثمار غير التقليدية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مقارنة بنحو ٢٢٨١١ مليون دينار (منه ١٨٦٨٨,٩ مليون دينار أو ٨١,٩% لشركات الاستثمار التقليدية، و٤١٢٢,١ مليوناً أو ١٨,١% لشركات الاستثمار غير التقليدية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) لعدد ٧٩ شركة مسجلة (٤٠ شركة تقليدية، و٣٩ شركة إسلامية) في نهاية عام ٢٠٠٧.

١٢- بلغ عدد صناديق الاستثمار الأجنبية المسوقة محلياً ١١٩ صندوقاً استثمارياً أجنبياً بنهاية عام ٢٠٠٨، مقابل نحو ١٠٢ صندوقاً في نهاية العام السابق. واكتتب المستثمرون المقيمون في تلك الصناديق الاستثمارية بمبالغ وصل رصيدها إلى نحو ٢٧٧١,٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٨، مقابل ٢٣٦٢,٧ مليوناً بنهاية العام السابق (أي بزيادة قيمتها ٤٠٨,٧ ملايين دينار أو ١٧,٣%).

١٣- ارتفع إجمالي الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية (وعددها ٣٨ شركة صرافة محلية من مجموع ٣٩ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته) ليلعب ١٠٤,٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، مرتفعاً بما قيمته نحو ٥,٥ ملايين دينار ونسبته ٥,٦% عن مستواه البالغ ٩٩,٣ مليوناً في نهاية العام السابق. كما ارتفع مستوى الملاءة إلى تلك الشركات مقاساً بنسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من ٥٧,٨% في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٥٩,٧% في نهاية عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من تحقيق تلك الشركات لاصافي أرباح بلغت ٧,٣ ملايين دينار خلال عام ٢٠٠٨، إلا أن نسب الربحية شهدت تراجعاً نتيجة ارتفاع إجمالي الموجودات وحقوق الشركاء بمعدلات مرتفعة.

رابعاً - تطورات المالية العامة:

تناول الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي أهم تطورات الموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠٠٨، وذلك عبرَ ثلاثة أقسام رئيسية، أولها أهم تطورات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، في حين يستعرض القسم الثاني تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، في حين يُسلط القسم الأخير الضوء على ما تم تنفيذه فعلياً خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وذلك من واقع كشوف المتابعة الشهرية. وفيما يلي أبرز ما ورد في هذا الجزء من التقرير:

١- أظهرت بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ ارتفاع قيمة الإيرادات العامة الفعلية المُحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته ٣٥١٢,٩ مليون دينار ونسبته ٢٢,٧% لتصل إلى نحو ١٩٠٢٠,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٥٥٠٧,٤ ملايين للسنة المالية السابقة ٢٠٠٧/٠٦. وقد نتج ذلك الارتفاع عن زيادة كل من الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ٣٢٠٨ ملايين دينار ونسبته ٢٢,١% لتصل إلى نحو ١٧٧١٩,٥ مليوناً مقارنةً بنحو ١٤٥١١,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو ٣٠٤,٩ ملايين دينار ونسبته ٣٠,٦% لتصل إلى نحو ١٣٠٠,٨ مليون دينار مقارنةً بنحو ٩٩٥,٩ مليوناً للسنة المالية السابقة.

٢- تراجعت قيمة المصروفات العامة الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ بنحو ٦٠٨,٤ ملايين دينار ونسبة ٥,٩% لتصل إلى نحو ٩٦٩٨ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة، مقابل نحو ١٠٣٠٦,٤ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. واشتمل ذلك التراجع أساساً على المصروفات الفعلية ضمن الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بما قيمته نحو ١٤٨٤,٥ مليون دينار ونسبته ٢٦,٣%، فيما ارتفعت المصروفات الفعلية لكل من الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٢٨,٨%، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات) بنحو ٢١,٩%، والباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنحو ١٦,٥%، والباب الأول (الأجور والمرتبات) بنحو ١١,٣%، وذلك مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

٣- ونتيجةً للتطورات على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضاً فعلياً وصلت قيمته إلى نحو ٩٣٢٤,٦ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٥٢٠٢,٩ مليوناً

للسنة المالية السابقة ٢٠٠٧/٠٦، وبما يمثل زيادةً قيمتها نحو ٤١٢١,٧ مليون دينار ونسبتها ٧٩,٢%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

٤- أورد التقرير أهم ملامح القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ الصادر في تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٨ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث تضمنت تلك الموازنة العامة زيادة في تقديرات جملة الإيرادات العامة قيمتها نحو ٤٣٥٨,٤ مليون دينار ونسبتها ٥٢,٤% لتصل تقديرات تلك الإيرادات إلى نحو ١٢٦٧٨,٧ مليوناً مقارنةً بتقديرات السنة المالية السابقة. ويُعزى ذلك الارتفاع أساساً إلى ارتفاع تقديرات كل من قيمة الإيرادات النفطية بما قيمته ٤٢٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ٥٦,٤% لتصل إلى نحو ١١٦٥٢,٦ مليوناً مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية السابقة، وارتفاع قيمة الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ١٥٥,٧ مليون دينار ونسبته ١٧,٩% لتصل إلى نحو ١٠٢٦,١ مليوناً مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية السابقة.

ومن جهة أخرى، ارتفعت اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بما قيمته نحو ٧٤٣٧,٣ مليون دينار ونسبته ٦٥,٨% عن اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ١٨٧٣٧,٣ مليوناً مقارنةً بنحو ١١٣٠٠ مليون دينار للسنة المالية السابقة. وقد شمل ذلك الارتفاع ثلاثة من أبواب المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، وهي اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٣٢٤,١ مليون دينار ونسبته ١٣,٣% لتصل إلى نحو ٢٩٥٠,١ مليون دينار، واعتمادات مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بما قيمته ١٢٤٣,٥ مليون دينار ونسبته ٦٧,٨% لتصل إلى نحو ٣٠٧٧ مليوناً، ومصروفات اعتمادات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بما قيمته ٦٣٠٠,٢ مليون دينار ونسبته ١٣٨% لتصل إلى نحو ١٠٨٦٦,٧ مليوناً مقارنةً بالسنة المالية ٢٠٠٨/٠٧.

وانعكاساً لما سبق من تطورات على صعيد كلٍّ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد تضمنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو ٦٣١٨,٥ مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٢٩٧٩,٨ مليوناً للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

٥- على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية المذكورة، وذلك استناداً

إلى البيانات المتوافرة من كشوف المتابعة الشهرية، أشار التقرير إلى ارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المُحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ١٨٥٥٤,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٣٤٧٢,٤ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة قيمتها ٥٠٨٢ مليون دينار ونسبتها ٣٧,٧%. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) بنحو ٤٩٥٥,١ مليون دينار ونسبة ٣٩,٣% لتصل إلى نحو ١٧٥٧٤,٩ مليون دينار مقابل نحو ١٢٦١٩,٨ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧. في حين بلغت الزيادة في الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ما قيمته ١٢٦,٨ مليون دينار ونسبته ١٤,٩% لتصل إلى نحو ٩٧٩,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٨٥٢,٦ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

من جهة أخرى، وعلى صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد سجلت ارتفاعاً قيمته نحو ٣٦٣٤,٢ مليون دينار ونسبته ٧١,٣% لتصل إلى نحو ٨٧٢٩,٧ مليون دينار (ما يُعادل ٤٦% من جملة اعتمادات المصروفات للموازنة العامة لكامل السنة المالية المذكورة وبالغلة نحو ١٨٩٧٠,٤ مليون دينار) مقابل نحو ٥٠٩٥,٥ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (أو ما يُعادل ٤٥,١% من جملة اعتمادات المصروفات للموازنة العامة لكامل السنة المالية المذكورة وبالغلة نحو ١١٣٠٠ مليون دينار).

وانعكاساً لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضاً فعلياً بلغت قيمته نحو ٩٨٢٤,٦ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ٨٣٧٦,٩ مليوناً للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ١٤٤٧,٨ مليون دينار ونسبتها ١٧,٣%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامساً - تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تابع الجزء الخامس من التقرير الاقتصادي تطورات أوضاع العلاقات الاقتصادية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى كما تعكسها البيانات والتقديرات المتوافرة عن إحصاءات كل من التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لدولة الكويت لعام ٢٠٠٨ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

١- ارتفعت قيمة الفائض المُحقق في الميزان السلعي، والمُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية (على أساس "فوب")، لتصل قيمة ذلك الفائض خلال عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٧٢٠٦ ملايين دينار مقارنةً بنحو ١٢٣٣٨ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٤٨٦٩ مليون دينار ونسبته ٣٩,٥%. وكان الارتفاع المطرد لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ سبباً أساسياً لما تحقق من فوائض قياسية في كلٍّ من الميزان السلعي والحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٨.

على وجه التحديد، واصل إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس فوب) ارتفاعه، للعام السابع على التوالي، ليصل إلى نحو ٢٣٣٧٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ١٧٧٧١ مليوناً لعام ٢٠٠٧، وبما يمثل زيادة قيمتها ٥٦٠٢ مليوناً ونسبتها ٣١,٥% بعد أن سجل زيادة قيمتها نحو ١٣٩٠ مليوناً ونسبتها ٨,٥% خلال العام السابق. وبهذا التطور، يكون إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس فوب) قد سجل خلال عام ٢٠٠٨، وللعام الرابع على التوالي مستوي قياسي جديد. ويأتي الارتفاع المذكور في إجمالي قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالعام السابق، ليعكس في الجانب الأعظم (٩٦,٨%) منه النمو في قيمة الصادرات النفطية بنحو ٥٤٢٠ مليون دينار (ونسبته ٣٢,٣%)، بينما ساهم الارتفاع في قيمة الصادرات غير النفطية بنحو ١٨٢ مليون دينار (ونسبته ١٨,٤%) بالنسبة الباقية (٣,٢%).

من جهة أخرى، واصل إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠٠٨ ارتفاعه ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٦١٦٧ مليون دينار خلال ذلك العام مقابل نحو ٥٤٣٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يُمثل زيادة قيمتها ٧٣٣ مليون دينار ونسبتها ١٣,٥% مقارنةً بارتفاع بلغت قيمته ٧٢٠ مليون دينار ونسبته ١٥,٣% خلال العام السابق. وبهذا التطور يكون إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠٠٨ قد سجل مستوى قياسيًّا لم يسبق أن بلغه ذلك الإجمالي من قبل. ومع الارتفاع القياسي المشار إليه آنفاً في إجمالي قيمة الواردات السلعية (فوب)، ارتفعت بالمقابل أهميته النسبية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من القطاعات غير النفطية (باستبعاد صناعة المنتجات النفطية المكررة) لتصل إلى نحو ٤٢,٢% خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٣٨,٥% خلال العام السابق.

٢- شهد عام ٢٠٠٨، زيادة قيمة العجز المُحقق (تجاوز المدفوعات للمتحصلات) في حساب الخدمات (صافي) بنحو ٧٠ مليون دينار (٧,٨%) لتصل إلى نحو ٩٧٢ مليون دينار، مقابل نحو ٩٠٢ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. وقد انخفضت قيمة العجز نسبةً إلى قيمة الفائض المُحقق بالحساب الجاري لتصل إلى نحو ٥,٦% خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٦,٨% خلال العام السابق، أخذاً في الاعتبار الارتفاع في قيمة فائض الحساب الجاري خلال عام ٢٠٠٨.

٣- انخفضت قيمة الفائض المُحقق (المتحصلات ناقصاً المدفوعات) في حساب "الدخل (صافي)" لتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو ٢٧٢٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بفائض بلغت قيمته بنحو ٣٥٢٢ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يمثل انخفاضاً في قيمة ذلك الفائض بنحو ٨٠٢ مليوناً وبنسبة ٢٢,٨%، بعد أن حقق نمواً قيمته نحو ٣٤٠ مليوناً (١٠,٧%) خلال العام السابق. وبذلك الانخفاض في قيمة الفائض المحقق بحساب "الدخل (صافي)"، تراجعت نسبة مساهمته في قيمة فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت من نحو ٢٦,٥% خلال عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٥,٦% خلال عام ٢٠٠٨.

٤- انخفض العجز المسجل في بند "التحويلات الجارية (صافي)" بنحو ٩٩ مليون دينار (٦%)، ليصل إلى نحو ١٥٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقابل نحو ١٦٤٩ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، والذي شهد نمواً بلغت قيمته نحو ٦١٥ مليوناً ونسبته ٥٩,٦%. ومع انخفاض صافي قيمة التحويلات الجارية، فقد انخفضت بالمقابل قيمتها كنسبة من قيمة فائض الحساب الجاري لتصل إلى نحو ٨,٩% خلال عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٢,٤% خلال العام السابق. ويأتي الانخفاض في صافي قيمة التحويلات الجارية ليعكس التراجع في قيمة التحويلات الجارية من جانب الحكومة العامة نحو الخارج بنحو ٩١ مليون دينار (٥٦%) لتصل إلى ٧٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقابل نحو ١٦٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي قيمة متحصلات الحكومة العامة المُدرجة في الجانب الدائن من بند "التحويلات الجارية"، والذي يعكس قيمة الضرائب المستحقة على أرباح ودخل الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في دولة الكويت، بنحو ٧ ملايين دينار (١٨%) ليصل إلى نحو ٤٣ مليوناً خلال عام ٢٠٠٨، مقابل نحو ٣٦ مليوناً خلال العام السابق.

٥- بناءً على ما سبق حقق الحساب الجاري بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٨ فائضاً تُقدَّر قيمته بنحو ١٧٤٠٤ ملايين دينار، مقارنةً بفائض بلغت قيمته نحو ١٣٣٠٩ ملايين خلال عام ٢٠٠٧، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ٤٠٩٦ مليوناً ونسبته ٣٠,٨%.

٦- تشير البيانات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠٠٨ إلى تسارع النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية المُدرجة بالحساب الرأسمالي والمالي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، وبما قيمته ٤٨٩٠ مليون دينار ونسبته ٤٦,٨%، لتصل قيمة ذلك النمو خلال العام المذكور إلى نحو ١٥٣٤٦ مليوناً، مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ١٠٤٥٧ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧. ويُعزى ذلك النمو إلى محصلة التطورات التي شهدتها مختلف بنود الحساب الرأسمالي والمالي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالعام السابق.

فمن جهة، بلغ صافي قيمة التدفقات الرأسمالية المُدرجة بالحساب الرأسمالي لدولة الكويت من الخارج نحو الداخل نحو ٤٦٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنحو ٤٢٣ مليوناً في ذات الاتجاه نحو الداخل خلال عام ٢٠٠٧، بزيادة قيمتها ٤٢ مليوناً ونسبتها ٩,٩%. وتعكس هذه التدفقات بصفة أساسية إجمالي قيمة المبالغ التي حصل عليها المقيمون (حكومة، وأفراد، وشركات) من لجنة التعويضات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي بلغت نحو ٤٩٩ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٤٤٢ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يُشكل نمواً قيمته ٥٧ مليوناً ونسبته ١٢,٩%. وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الرأسمالية من الاقتصاد المحلي نحو الخارج، والذي يعكس قيمة المنح والمعونات الاقتصادية المُقدمة من دولة الكويت إلى بعض الدول الشقيقة والصديقة (أبرزها المعونات والمنح المُقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الدول الأخرى)، نحو ٥ ملايين دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بمستوى العام السابق والبالغ قيمته نحو ٦ ملايين دينار.

من جهة أخرى، تشير البيانات إلى تسارع نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية والمُدرجة بالحساب المالي لميزان المدفوعات ليصل صافي قيمة هذا النمو إلى نحو ١٥٨١١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنمو بلغت قيمته نحو ١٠٨٧٩ مليوناً خلال العام السابق، وبما يعكس ارتفاعاً في النمو بلغت قيمته نحو ٤٩٣٢ مليون دينار ونسبته ٤٥,٣%. ويأتي ذلك الارتفاع في نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية خلال عام ٢٠٠٨، بعد أن سجل نمو صافي قيمة تلك الموجودات تباطؤاً قيمته نحو ٣٥٠٣ ملايين ونسبته ٢٤,٤% خلال عام ٢٠٠٧.

٧- حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات، (والذي يُعبر عن خلاصة التطورات في مختلف بنود ميزان مدفوعات دولة الكويت) فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو ١٧٢ مليون دينار، مقارنةً بفائض كلي بلغت قيمته نحو ٩١٧ مليوناً خلال عام ٢٠٠٧، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٧٤٥ مليوناً ونسبته ٨١,٣%. ويعكس الفائض الكلي المُحقق في ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠٠٨ ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي الذي سجل

ارتفاعاً بذات القيمة (١٧٢ مليون دينار) في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنةً بمستوى ذلك الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٧.

وعلى صعيدٍ آخر، وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كل من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو ٨٣٩٦,١ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً بفائض بنحو ١١٥٤٧,٩ مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٣١٥١,٨ مليون دينار ونسبته ٢٧,٣%.

سادساً - تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية:

شهد النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية أداءً متبايناً على صعيد معدلات التداول والأسعار خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالمستويات التي حققتها خلال عام ٢٠٠٧. فبينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠٠٨ بما نسبته ٣,٤% مقارنةً بمستويات العام السابق، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بما نسبته ١٤,٧% خلال عام ٢٠٠٨ مقارنةً بمستويات العام السابق. وتراجع المؤشر العام للأسعار بما مقداره ٤٧٧٦,٣ نقطة ونسبته ٣٨% مقارنةً بمستواه في العام السابق، ليصل إلى ٧٧٨٢,٦ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٨. كذلك انخفض المؤشر الوزني بمقدار ٣٠٨,٣ نقاط وبنسبة ٤٣,١% ليصل إلى ٤٠٦,٧ نقاط في نهاية عام ٢٠٠٨. كما شهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة انخفاضاً نسبته ٤٢,٢% في نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالعام السابق.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية قد شهد خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً ملحوظاً على صعيد مؤشراتته الرئيسية لتصل إلى مستويات قياسية استمراريةً للتداولات القياسية التي شهدتها في عام ٢٠٠٧، حيث أفل المؤشر العام للأسعار في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ عند مستوى ١٥٤٥٦,٢ نقطة، مرتفعاً بما مقداره ٢٨٩٧,٣ نقطة ونسبته ٢٣,١% مقارنةً بإقبال العام السابق والبالغ ١٢٥٥٨,٩ نقطة. وسجل المؤشر الوزني ارتفاعاً ليصل إلى ٧٧١,٣٤ نقطة في نهاية فترة النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مرتفعاً بما مقداره ٥٦,٣٤ نقطة ونسبته ٧,٩% مقارنةً بإقبال العام السابق والبالغ ٧١٥ نقطة. وعلى صعيد متصل، شهدت مؤشرات التداول خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ نشاطاً ملحوظاً مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال الفترة المقابلة من العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ نحو

٢٢٤٥٥,٢ مليون دينار (وبمعدل يومي بلغ ١٨٤,١ مليون دينار)، مقابل ١٨٩٠٠,٣ مليوناً (وبمعدل يومي بلغ ١٥٦,٢ مليون دينار) للفترة المقابلة من العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً نسبته ١٧,٨% لمستوى قيم التداول اليومية. وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال فترة النصف الأول من عام ٢٠٠٨ نحو ٤٩٦٤١,٢ مليون سهم (وبمعدل يومي بلغ ٤٠٦,٩ ملايين سهم) مقابل ٣٠٨٩٥,٨ مليون سهم (وبمعدل يومي بلغ ٢٥٥,٣ مليون سهم)، أي بارتفاع نسبته ٥٩,٤% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة. وبلغ عدد الصفقات نحو ١٢١١,٢ ألف صفقة (وبمعدل يومي بلغ ٩,٩ آلاف صفقة)، مقابل نحو ١٠٠٤,٤ آلاف صفقة (وبمعدل يومي بلغ ٨,٣ آلاف صفقة) خلال الفترة المقابلة من العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً نسبته ١٩,٦% للمعدل اليومي لعدد الصفقات. وفي ذات السياق، شهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً نسبته ٨,٩% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى ٦٢٥٩٧,٢ مليون دينار.

أما خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فقد اتّسمت حركة النشاط والتداولات بالتراجع الحاد لجميع مؤشرات التداول الرئيسية وكذلك المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني، ووصول هذه المؤشرات في نهاية العام إلى مستويات لم يشهدها سوق الكويت للأوراق المالية منذ نحو أربع سنوات، حيث تأثر نشاط السوق خلال الفترة المذكورة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما أن أداء المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٨، مقارنةً ببقية مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء في المرتبة الخامسة من حيث نسبة الانخفاض خلال عام ٢٠٠٨.

وقد ساهمت عوامل وتطورات متنوعة في التأثير على حركة النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٨، كان من أبرزها استمرار ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى مستويات قياسية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ ثم اتجاهها للتراجع الملموس بعد ذلك وحتى آخر العام، وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والأوضاع السياسية المحلية المرتبطة باستقالة الحكومة خلال العام وحل مجلس الأمة، وانخفاض صافي أرباح الشركات المدرجة بالسوق، وانخفاض مؤشرات الأسعار لجميع أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبلغت قيمة ما حققته الشركات الرابحة المدرجة بالسوق من أرباح صافية خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٢٠٤٦,٧ مليون دينار (وعددها ١٠١ شركة)، مقابل صافي أرباح للشركات الرابحة خلال العام السابق بقيمة ٤٨٨٣,٧ مليوناً (وعددها ١٧٨ شركة). أما الشركات الخاسرة المدرجة بالسوق، فقد سجلت خلال عام ٢٠٠٨ صافي خسائر بقيمة ٢١٢٣,٥ مليون دينار (وعددها ٩٣ شركة)، مقابل صافي خسائر بما قيمته ٥,٣ ملايين (لشركتين فقط) خلال عام ٢٠٠٧.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نحو ٣٣١٠٦,٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٥٧٣٦٠,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧، وبتراجع قيمته ٢٤٢٥٣,٤ مليون دينار. ومن العناصر الرئيسية التي ساهمت في انخفاض القيمة السوقية المضافة خلال عام ٢٠٠٨، صافي التغير في حركة أسعار أسهم الشركات، والذي يُعتبر ناتجاً عن محصلة عمليات ارتفاع وانخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق، والذي تراجع بمقدار ٣٠٠١٥,٢ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٢%.

ارتفع عدد الأسهم المصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بنحو ٢١٦٣٢ مليون سهم وبما نسبته ٢٩,٨%، لتصل إلى نحو ٩٤٢٩٨ مليون سهم في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنةً بنحو ٧٢٦٦٦ مليون سهم في نهاية عام ٢٠٠٧. ويرجع الارتفاع في عدد الأسهم المصدرة خلال عام ٢٠٠٨ إلى عدة عناصر، يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية النسبية، قيام الشركات بزيادة رؤوس أموالها، ثم إصدار أسهم المنحة. فقد بلغ عدد أسهم زيادة رأس المال من الشركات نحو ٨٥١٤ مليون سهم. وأضافت أسهم زيادة رأس المال ما نسبته ٣٩,٤% من الزيادة في عدد الأسهم المصدرة خلال عام ٢٠٠٨. كما ساهم إصدار أسهم المنحة بإضافة ٧٩٧٥ مليون سهم جديد، وبما نسبته ٣٦,٨% من الزيادة في عدد الأسهم المصدرة خلال عام ٢٠٠٨. وبلغ عدد أسهم الشركات الجديدة المدرجة في السوق نحو ٢٨٩٣ مليون سهم، حيث ساهمت بما نسبته ١٣% من إجمالي الزيادة في عدد الأسهم المصدرة خلال عام ٢٠٠٨.

بلغ عدد الشركات الجديدة المدرجة خلال عام ٢٠٠٨ عشر شركات، ليصل عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى ٢٠٤ شركات في نهاية ذلك العام. وبلغ مجموع رؤوس أموال الشركات الجديدة نحو ٤٥٤,٧ مليون دينار. وقد توزعت الشركات الجديدة على النحو التالي: قطاع شركات الاستثمار (٣ شركات، برؤوس أموال مجموع قيمتها ٦٥,٦ مليون دينار)، وقطاع شركات العقار (شركة واحدة، برأس مال قيمته ٥٤,٦ مليون دينار)، وقطاع شركات الصناعة (شركة واحدة، برأس مال قيمته ٧٥ مليون دينار)، وقطاع شركات الخدمات (٤ شركات، برؤوس أموال مجموع قيمتها ١١٠,٧ ملايين دينار)، وقطاع الشركات غير الكويتية (شركة واحدة، برأس مال قيمته ١٤٨,٨ مليون دينار). وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات الجديدة المدرجة في السوق نحو ٥٨٦ مليون دينار، حيث ساهمت بما نسبته (١%) من القيمة السوقية الرأسمالية المضافة خلال عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٧٨)
تطور أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية
(القيمة بالمليون دينار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البيان
الحسابات القومية:					
٣٩٧٨٧,٤	٣٢٥٨٦,٣	٢٩٤٦٩,٦	٢٣٥٩٣,٢	١٧٥١٦,٧	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
٢٣٦٠٨,١	١٧٣٤٧,٦	١٦٤٧٨,٣	١٢٢٣٢,٨	٧٨٢٢,٠	قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي
١٥٩٦٦,٤	١٥٠٢٣,٠	١٢٨٠٤,٥	١١١٨٦,٨	٩٥٣٣,٢	القطاعات غير النفطية
١٣٤٥,٢	٩٠٦,٦	٨٢٩,٤	٩٧٠,٢	٧٩٥,٥	منها: المنتجات البترولية
٢١٢,٩	٢١٥,٧	١٨٦,٨	١٧٣,٦	١٦١,٥	رسوم الاستيراد
...	١٨٧٦٥,١	١٧٩٨٠,٧	١٧٠٨٨,١	١٥٤٤٩,١	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)
...	٧١٤٦,٨	٧٣٤٠,٦	٧١٤٣,٢	٦٣٧٠,٤	النفط الخام والغاز الطبيعي
...	١١٤٦٩,٢	١٠٤٨٠,٢	٩٧٩٣,٤	٨٩٣١,٠	القطاعات غير النفطية
...	٦١٨,٨	٦٠٩,٠	٥٨٣,٩	٥٦٨,٧	منها: المنتجات البترولية
...	١٤٩,١	١٥٩,٩	١٥١,٥	١٤٧,٧	رسوم الاستيراد
الأسعار المحلية:					
١٣٠,٨	١١٨,٣	١١٢,١	١٠٨,٨	١٠٤,٥	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٢٠٠٠ = ١٠٠)
الإجماليات والمؤشرات النقدية والمصرفية:					
٢١٩٥٠,٢	١٨٩٥٩,٩	١٥٩٢٠,٦	١٣٠٨٦,٢	١١٦٥٥,٢	عرض النقد (ن٢)
٤٣٧٠,٣	٤١٤٦,٧	٣٥٥٠,٣	٣٧٢٧,٤	٣١٧٤,٢	الكتلة النقدية (ن١)
١٧٥٧٩,٩	١٤٨١٣,٢	١٢٣٧٠,٣	٩٣٥٨,٨	٨٤٨١,٠	شبه النقد
٢١٢٤٢,٤	١٨٣١٨,٤	١٥٢٦٤,٢	١٢٥٠٧,٥	١١١٢٤,٢	ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
١٩٣٤٣,٢	١٦٦٣٥,٦	١٣٠١٩,٧	١٠٩٥٩,٥	٩٩٥٥,٣	منها: بالدينار
٢٣٦٦٧,٦	٢٠١٣٨,٧	١٤٩٣٣,٧	١١٨٢٧,٣	٩٨٦٧,٠	التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية
٦١٧,٠	٦٣١,٢	٧٥٦,٠	٧٨٩,٠	٧٣٦,٤	منها: القروض الاستهلاكية
٣٠٩٧,٣	١٤٠٩,٩	٢١٢٩,٦	١٥٣٣,٦	١٣٦٩,٨	صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية
٣٩٢٤٢,٨	٣٥٥٥٥,٠	٢٦٩٩٠,٠	٢١٦١١,٦	١٩١٤٤,٢	الميزانية المجمع للبنوك المحلية
٢٧٥,٩٠	٢٧٣,٨٠	٢٨٩,١٤	٢٩٢,٠٠	٢٩٤,٧٠	سعر صرف الدولار في نهاية العام مقابل الدينار الكويتي (فلس)
أدوات الدين العام:					
١٦٩٥,٠	١٦٤١,٠	٢٢٩٦,٦	٢٩٦٩,٠	٣٨٥٤,٢	قيمة الإصدارات:
-	-	-	٥٦٢,٠	٢٥١٥,٢	أدوات الخزنة
١٦٩٥,٠	١٦٤١,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	١٣٣٩,٠	سندات الخزنة
١٨٦١,٠	١٦٤١,٠	٢٤٠٧,٠	٢٩٨٩,٠	٣٨٨٧,٧	الاستحقاقات:
-	-	-	١٦٥٠,٠	٢٦١٧,٧	أدوات الخزنة
١٨٦١,٠	١٦٤١,١	٢٤٠٧,٠	١٣٣٩,٠	١٢٧٠,٠	سندات الخزنة
٢١٣٠,٠	٢٢٩٦,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	٢٤٢٧,٠	الأرصدة بنهاية العام:
-	-	-	-	١٠٨٨,٠	أدوات الخزنة
٢١٣٠,٠	٢٢٩٦,٠	٢٢٩٦,٦	٢٤٠٧,٠	١٣٣٩,٠	سندات الخزنة

تابع جدول رقم (٧٨)
تطور أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية
(القيمة بالمليون دينار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البيان
					سندات بنك الكويت المركزي
١٢٤٦,١	٢٢٨٠,٦	١٢٦١,٠	٤٧٤,٠	-	قيمة الإصدارات
٦٨٩,١	١٤١٣,٦	١٢٦١,٠	٤٧٤,٠	-	٣ أشهر
٥٥٧,٠	٨٦٧,٠	-	-	-	٦ أشهر
١٤٦٢,٢	٢٠٤٦,٠	١٠٢٩,٠	٣٥٠,٠	-	الاستحقاقات
٨٠٦,٢	١٥١٩,٠	١٠٢٩,٠	٣٥٠,٠	-	٣ أشهر
٦٥٦,٠	٥٢٧,٠	-	-	-	٦ أشهر
٣٧٤,٥	٥٩٠,٦	٣٥٦,٠	١٢٤,٠	-	الأرصدة
١٣٣,٥	٢٥٠,٦	٣٥٦,٠	١٢٤,٠	-	٣ أشهر
٢٤١	٣٤٠,٠	-	-	-	٦ أشهر
(٢٠٠٩/٠٨)	(٢٠٠٨/٠٧)	(٢٠٠٧/٠٦)	(٢٠٠٦/٠٥)	(٢٠٠٥/٠٤)	المالية العامة (سنوات مالية) ^(١) :
١٨٥٥٤,٤	١٩٠٢٢,٦	١٥٥٠٩,٣	١٣٧٢٨,١	٨٩٦٢,٤	الإيرادات العامة
٨٧٢٩,٧	٩٦٩٨,٠	١٠٣٠٦,٤	٦٨٦٢,٠	٦٣١٥,٢	المصروفات العامة
٧٩٦٩,٢	٩٣٢٤,٦	٥٢٠٢,٩	٦٨٦٦,١	٢٦٤٧,٢	الفائض أو العجز ^(٣)
					التجارة الخارجية:
٢٣٣٦٢,٤	١٧٧٧٠,١٠	١٦٢٥٢,٩	١٣١٠١,٦	٨٤٣٦,٩	قيمة إجمالي الصادرات، ومنها:
٢٢٢٠٠,١	١٦٧٨٠,٠	١٥٤٢٩,٧	١٢٣٩٢,٦	٧٨٦١,١	قيمة الصادرات من النفط ^(٤)
٦٦٨٨,٣	٦٠٦١,٥	٥٠٠٠,٥	٤٦١٣,٩	٣٧٢٢,٢	قيمة إجمالي الواردات (سيف)
					ميزان المدفوعات:
١٧٤٠٤	١٣٣٠٩	١٣١٨١	٨٨٠٦	٤٥٩٦	الحساب الجاري
١٧٢٠٦	١٢٣٣٨	١١٦٦٩	٨٨٣٣	٤٨٩٢	الميزان السلمي
٩٧٢-	٩٠٢-	٦٣٧-	١١٥١-	١٠٩٨-	حساب الخدمات (صافي)
٢٧٢٠	٣٥٢٢	٣١٨٢	٢٠٩٧	١٥٢٩	حساب الدخل (صافي)
١٥٥٠-	١٦٤٩-	١٠٣٣-	٩٧٤-	٧٢٧-	التحويلات الجارية (صافي)
					سوق الكويت للأوراق المالية:
					(لا تتضمن معاملات صناديق الاستثمار)
٣٥٧٤٧,١	٣٧٠٠٩,٤	١٧٢٨٣,٩	٢٨٤٢٠,٨	١٥٢٧٤,٢	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)
٨٠٨٥٠,٨	٧٠٤٣٧,٩	٣٧٦٥٧,٩	٥٢٢٤٥,١	٣٣٥٣٥,٧	كمية الأسهم المتداولة (مليون سهم)
١٩٩٧,٧	٢١٠١,٧	١٤٨٦,٢	١٩٥٥,٤	١٠٥٦,٩	عدد الصفقات (ألف صفقة)
٧٧٨٢,٦	١٢٥٥٨,٩	١٠٠٦٧,٤	١١٤٤٥,١	٦٤٠٩,٥	مؤشر الأسعار (١٠٠=١٩٩٣/١٢/٢٩)
٤٠٦,٧	٧١٥,٠	٥٣١,٧	٥٦٢,٢	٣٣٥,٩	المؤشر الوزني (١٠٠=٢٠٠٠/١٢/٢٦)

(١) البيانات مصدرها الحسابات الختامية، (سنوات مالية تنتهي في مارس).

(٢) كشوف المتابعة الشهرية للفترة (أبريل - ديسمبر ٢٠٠٧).

(٣) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٤) تقديرات بنك الكويت المركزي لكل من الصادرات النفطية، وكذلك التجارة الخارجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

(...) بيانات غير متاحة.